



إدارة المخاطر القانونية والتشريعية في المشاريع والبرامج الحكومية



الإمارات العربية المتحدة - دبي

2026 / 12 / 30 – 27



مقدمة:

في عالم يتسم بالتغير التشريعي المتسارع والتحول الرقمي الشامل، لم تعد إدارة المخاطر القانونية مجرد إجراء دفاعي، بل أصبحت "صمام أمان" لسيادة القرار الحكومي وضمان استدامة المشاريع القومية. إن الاستباقية في رصد الفجوات التشريعية تهدف إلى تطبيق مبدأ تصفير البيروقراطية القانونية عبر الانتقال من عقلية "معالجة الأزمة" إلى عقلية "هندسة الوقاية". يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين والقيادات من أدوات التنبؤ القانوني، وحوكمة الامتثال، وضمان النزاهة المطلقة، مما يرسخ ريادة المؤسسة كبيئة استثمارية وتشغيلية محصنة تدعم التميز والنمو والسيادة المعلوماتية الشاملة.

أهداف الدورة:

- استيعاب فلسفة "الاستشراف التشريعي" وعلاقتها بتصفير البيروقراطية والرشاقة في إدارة المشاريع.
- اكتساب مهارات بناء "مصفوفة المخاطر القانونية" وتحديد نقاط الضعف في العقود والتشريعات بنزاهة ووضوح.
- تطبيق أطر الحوكمة لضمان مواءمة المشاريع الحكومية مع القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية.
- إتقان فن صياغة "استراتيجيات التخفيف (Mitigation)" للمخاطر التعاقدية والتشغيلية في البرامج الكبرى.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد التغيرات التشريعية وتأثيرها على الجدول الزمني وكلفة المشاريع.
- تعزيز السيادة الوطنية عبر حماية الأصول الحكومية من التبعات القانونية والنزاعات العابرة للحدود.
- بناء منظومة "الرقابة الذاتية على الامتثال" لضمان الشفافية ومنع وقوع المشاريع في فخ "التعثر القانوني".
- تطوير مهارات إدارة "المسؤولية التقصيرية والتعاقدية" في بيئات العمل المعقدة والريادة والنمو.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل "إدارة المخاطر" إلى ممارسة قيادية تدعم اتخاذ القرار السيادي الآمن.



محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة الاستباقية القانونية وتصفير البيروقراطية في تقييم المخاطر

هندسة "الحصانة التشريعية" وتفكيك التعقيد في بيئة المشاريع

- مفهوم "المخاطرة السيادية": الانتقال من "الالتزام الحرفي" إلى "حماية الأثر الاستراتيجي والنمو".
- موازنة إدارة المخاطر مع مبدأ تصفير البيروقراطية: كشف الثغرات دون تعطيل التدفق التشغيلي والتميز.
- تحليل العلاقة بين "الاستقرار التشريعي" و"نجاح البرنامج الحكومي": القانون كضامن للمصداقية والريادة.
- تمرين "رادار المخاطر": تحديد التقاطعات القانونية الحرجة في مشروع قومي وتصميم مسارات حماية فورية.

الاستقلالية والنزاهة في بناء "سجل المخاطر القانونية"

- مفهوم "الحياد الرقابي" للمستشار عند تقييم مشروعية الإجراءات وتصفير احتمالات الانحياز والنمو.
- دور القائد في حماية المصداقية الوطنية عبر ممارسات النزاهة في الإفصاح عن التهديدات القانونية.
- سيكولوجية النزاهة في إدارة المخاطر: بناء الحصانة الذاتية ضد "تجاهل المخاطر" أو التهوين منها والريادة.
- صياغة "ميثاق الأمانة في التقييم" لضمان توافق التحول مع القيم الوطنية الأصيلة والنزاهة والشفافية.

اليوم الثاني:

الرصد التشريعي الذكي وحصانة "البيانات السيادية"

تصفير البيروقراطية عبر "الامتثال الآلي" والتنبؤ بالتغير القانوني

- مهارات استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد التعديلات التشريعية وتأثيرها على موازنة المشروع آلياً وبدقة.
- حوكمة "بيانات الامتثال": كيف تحمي الدولة حقوقها عبر تتبع التزامات المقاولين والشركاء والريادة.
- مفهوم "السيادة على المعرفة القانونية": ضمان استقلال أنظمة الرصد الوطنية عن التأثيرات الخارجية والنمو.
- ورشة عمل: تصميم مسار عمل "لتحليل أثر قانوني" لتشريع جديد على برنامج حكومي قائم يضمن النزاهة.



الأمن الرقمي وحصانة "سلسلة الحيازة" في سجلات المخاطر

- حدود الشفافية في تقارير المخاطر: صياغة مؤشرات تقيس "سرعة الاستجابة للفجوة" والنزاهة والوضوح.
- الأمان الرقمي كمتطلب في التقييم: مسؤولية المستشار في حماية "استراتيجيات التخفيف" من التسريب.
- تطبيق تقنيات "التوثيق الرقمي المحصن" لسجلات الامتثال وتصنيف فجوات التلاعب في تقارير الأداء القانوني.
- تمرين تقني: محاكاة "خرق تنظيمي" في مشروع تقني وإدارة التبعات القانونية بأسلوب رشيق ونزيه.

اليوم الثالث:

هندسة العقود المعقدة والحياد في توزيع المخاطر

النزاهة في "تخصيص المخاطر": موازنة الحماية مع جودة الإنجاز السيادي

- صياغة "بنود الحماية السيادية" في عقود المشاريع الكبرى وتصنيف احتمالات النزاع القضائي والنمو.
- الرقابة الأخلاقية على "توزيع المخاطر": كيف نمنع تحميل الدولة مخاطر غير عادلة في الشراكات؟
- تطبيق قاعدة "المرونة التعاقدية": كيف تصفّر مخاطر الجمود عبر هندسة "بنود التكيف" بنزاهة وشفافية.
- تقييم معامل الخطورة القانونية عبر ربط عدد البنود الرمادية بمعدل احتمالية النزاع نصياً وبدقة تامة.

حوكمة المسؤولية عن "التعثر القانوني" في البرامج الحكومية

- المسؤولية القانونية للمؤسسة عند "تجاهل إنذار مبكر": صياغة بنود الحماية والسيادة والتميز والريادة.
- إدارة العلاقة مع بيوت الخبرة الدولية: الأخلاقيات المرتبطة بضمان "السيادة القانونية والنزاهة" والنمو.
- بناء أنظمة "التحقق المزدوج" لضمان عدم غياب الحس القانوني في تقييم مخرجات إدارة المخاطر والتميز.
- تمرين محاكاة: إدارة معضلة "توقف مشروع بسبب نزاع تشريعي" يتطلب رداً استراتيجياً رشيقاً ونزيه.



اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة السمعة في الأزمات القانونية

إدارة تضارب المصالح والسمعة في "عصر الشفافية المطلقة"

- أخلاقيات الإفصاح عن "الإخفاقات القانونية" في المشاريع: الموازنة بين الوفاق والسيادة والنزاهة.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" لفرق إدارة المخاطر وأثرها على حيادية ومصداقية الدولة والنمو الشامل.
- بناء نظام "الإنذار المبكر" المحمي: أتمتة رصد أي محاولة لتغيير "بيانات المخاطر" لضمان العدالة والريادة.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "الخدمات الاستشارية والرقابية" لضمان خلوها من الممارسات المضللة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث وحماية "السيادة العدلية"

- المسؤولية في التبليغ عن "الثغرات القانونية" المكتشفة والسيادة والنزاهة والوضوح والريادة والنمو الشامل.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة والبيانات" في الأزمات القانونية للمشاريع: ضمان الخصوصية والعدالة والشفافية.
- فن التواصل القانوني الأخلاقي أثناء وقوع "كارثة تعاقدية": حماية سمعة القيادة بصدق رقمي وريادة.
- بناء خطة "التعافي الاستراتيجي": إجراءات استعادة التوازن القانوني والسمعة بعد وقوع إخفاقات كبرى.



اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "مدير المخاطر السيادي" القدوة: من معالجة الأزمات إلى هندسة الوقاية الاستراتيجية الشاملة

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في إدارة المخاطر القانونية

- مصفوفة النبض اللحظي للمخاطر التشريعية: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحويل التعديلات القانونية والقرارات الدولية إلى نبضات استراتيجية تظهر لمدير المخاطر فوراً. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن رصد الفجوات وضمان مواءمة المشاريع مع المتغيرات بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن الرتابة الرقابية التي قد تعطل تدفق الاستثمار والنمو.
- بروتوكول الرشاقة السيادية للإغلاق الفوري للثغرات: هندسة مسار إجرائي يتسم بتصفير البيروقراطية يسمح للمستشارين بصياغة استراتيجيات التخفيف (Mitigation) واعتمادها آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية للمخاطرة. يضمن هذا البروتوكول حصانة المشروع من التعثر القانوني دون قيود روتينية مجهدة تعطل نبض الإنجاز الوطني، مع الحفاظ الكامل على السيادة المعلوماتية والمالية.
- حوكمة النزاهة في تخصيص المخاطر التعاقدية: وضع ضوابط أخلاقية تضمن عدالة توزيع الالتزامات بين الدولة والشركاء، وتفعيل ميثاق الصدق القانوني لضمان خلو العقود من أي بنود رمادية قد تسبب نزاعات مستقبلية. يشمل ذلك حماية الأصول الحكومية والوضوح التام أمام صانع القرار بشأن مستويات الامتثال وجاهزية "صمام الأمان" القانوني.
- مختبر هندسة الحصانة ضد الأزمات التعاقدية الكبرى: تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة فريق إدارة المخاطر على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن تغير تشريعي مفاجئ أو تعثر مقل دولي، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي القانوني الفوري لحماية وقار المؤسسة والسيادة العدلية الشاملة وضمان استعادة التوازن بقرارات صادقة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجية "حصانة قانونية" تضمن نزاهة التعامل مع مخاطر المشاريع بنسبة 100% والريادة والنمو.
- القدرة على هندسة أطر إدارة مخاطر رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات النزاهة العالمية والنمو الشامل.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على "سجلات المخاطر الآلية" لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة الفجوات التشريعية يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن والمستدام والسيادة.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة، النزاهة، والتميز في إدارة المشاريع".



الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون والباحثون في الجهات السيادية، والاتحادية، وإدارات الاستراتيجية والتميز.
- مدراء المشاريع والبرامج الحكومية الكبرى، ومسؤولو الامتثال، والحوكمة، وتفسير البيروقراطية.
- مسؤولو التدقيق الإداري والمالي وفرق إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية والشركات الاستراتيجية.
- الكوادر القانونية والتقنية المعنية بتطوير اللوائح والسياسات المنظمة للقطاعات الحيوية.
- القيادات الطموحة الساعية لامتلاك جدارات خبير إدارة المخاطر القانونية والسيادة المؤسسية.

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أو الخاص. (Expert Panels)
- المختبرات التكنولوجية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)